

التحول  
الواقع السعودي



obeikandi.com

لم أرغب في أن يكون هذا الكتاب استعراضاً مجرداً لتجارب الدول الأخرى أو جهودها وبرامجها في التحول من عالم نام إلى عالم متقدم، أو عالم ثالث إلى عالم أول فقط. ولم أرده أن يقتصر فقط على سرد للعناصر الأساسية التي وضعتها تلك الدول في قمة أجندتها، حينما عازمت على ذلك التحول. كان حصر تلك العناصر ودعمها بتجارب بعض الدول التي نجحت، أو هي في طريقها، إلى ذلك التحول أمراً مهماً لإيجاد مرجعية مناسبة للرجوع إليها ووضعها مرشداً أو دليلاً أمام الدول التي ترغب في السير في ذلك الاتجاه، وهو أمر كافٍ في حد ذاته، لإنارة الطريق وتوحيد الجهود والأخذ بأسباب التحول، ولكن، وحيث إن أكثر ما يعنيني باهتمامي بهذا الموضوع هو موقع بلدي ومكانتها على خريطة التنمية العالمية، رأيت أن أعكس كل ذلك على وضع بلادي والوقوف على موقعها في خضم ما يجري من سباق وصراع عالمي.

سعت أن أختبر مدى توافر تلك العناصر الستة الرئيسة التي تم استعراضها في الجزء الأول من هذا الكتاب، في بلادي من خلال استشفاف آراء نخبة من المثقفين والمختصين والمهتمين. وقد تطلب الأمر تصميم استبانة حوت ثلاثة وعشرين سؤالاً، بمعدل أربعة أسئلة لكل عنصر من العناصر



سألفة الذكر، أهداف من خلالها إلى الوقوف على مدى توافر كل عنصر من تلك العناصر في بلدي، حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة على شكل جمل تقريرية يتطلب الأمر الاختيار للإجابة عنها بين درجة الموافقة المطلقة من جانب والرفض المطلق من جانب آخر، على أن تكون المحصلة النهائية لمجموعة الأسئلة الخاصة بكل عنصر قادرة على توضيح درجة موافقة المجيبين على الاستبانة على توافر ذلك العنصر من عدمه.

لم تقتصر الاستبانة على هذه الأسئلة الثلاثة والعشرين، التي بلا شك قادرة على الحكم على درجة وجود هذه العناصر في المملكة، ولكنه، وحيث طبيعة المجيبين وهم عينة مختارة من المثقفين والمختصين والخبراء، تم طرح سؤال عام ومباشر في نهاية الاستبانة سعى إلى معرفة رأي أولئك، وبصورة مجملية في جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، وسواء كانت الإجابة بالموافقة أو عدمها، فقد ذهب السؤال إلى أبعد من ذلك، حيث حرص على الحصول على تعليل أو تبرير لموقف المجيب من هذه الجاهزية.

قبل استعراض ما توصلت إليه هذه الدراسة عن واقع المملكة، لا بد من الإشارة إلى أنه بلغ عدد من شاركوا في الإجابة عن هذه الاستبانة سبعين شخصاً من أهل الثقافة

والخبرة والاختصاص، روعي في اختيارهم التنوع المعرفي، والخلفية العلمية والعملية ومواقعهم الوظيفية سواء السابقة أو الحالية. وقد تم الاكتفاء بهذا العدد لسببين: الأول طبيعة الموضوع وأهمية التركيز على النوع وليس الكم، من حيث أولئك الذين يتم اختيارهم للإجابة عن الاستبانة، والسبب الثاني، أنه بعد وصول هذا الرقم أصبحت الإجابات والتعليقات والشروحات من هؤلاء تتكرر، ما يعطي مؤشراً بحثياً، للحصول على آراء كافية للحكم على موضوع الدراسة.

سأستعرض في الصفحات القادمة إجابة هؤلاء عن هذه الاستبانة، للحكم من خلالها على مدى توافر كل عنصر من العناصر الستة في المملكة، وسيكون ذلك مصحوباً ببعض التعليقات التي أوردها هؤلاء عند إجابتهم عن أسئلة الاستبانة لكل عنصر على حدة، وسيسبق ذلك استعراض لإجاباتهم عن السؤال العام الذي جاء في آخر الاستبانة والمتعلق برأيهم المفضل حول جاهزية المملكة للانتقال لمصاف الدول المتقدمة، وهو استعراض، أظنه ملائماً، قبل الدخول في تفاصيل كل عنصر من العناصر الستة.



## المملكة بين الجاهزية والقدرة

يرى خمسة فقط من السبعين شخصاً الذين شاركوا في هذه الدراسة أن المملكة جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ويعززون ذلك إلى الإمكانيات المتوافرة للمملكة وما استثمارته المملكة في تأسيس وبناء الكثير من جوانب التنمية في السنوات الماضية. بل إن معالي الدكتور خضر بن عليان القرشي، عضو مجلس الشورى، يعيد صياغة السؤال بطريقة استفهامية استفغابية حول بقائنا في مصاف الدول النامية، حيث يقول: (لدينا الإمكانيات المادية والبشرية، ولدينا الإرادة السياسية، ولدينا التشريعات، ولدينا كفاءات سعودية مؤهلة، فلماذا لا نكون في مصاف الدول المتقدمة؟).

ويؤكد الرأي نفسه الكاتب والأديب وعضو مجلس الشورى الأستاذ حمد القاضي، حيث يرى أن (الإمكانيات المادية موجودة، وأن مستوى التعليم والتدريب تطور في السنوات الأخيرة، كما أن القيادة السعودية حريصة على تحقيق هذا الأمل)؛ لذلك فالمملكة، حسب رأي الأستاذ القاضي، جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. ويدعم كلاً من الدكتور القرشي والأستاذ القاضي في هذا الاتجاه، مؤكداً جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة الدكتور وحيد

ابن أحمد الهندي أستاذ الإدارة وعميد البحث العلمي في جامعة الملك سعود، حيث يرى أن (تعدد الأجهزة الحكومية من حيث الكم والنوع، وتوسع أعمال القطاع الخاص في ممارسة أعمال الأجهزة الحكومية والأفراد، وكذلك توافر البنية التحتية، بالإضافة إلى الاستثمار الذي تم في العنصر البشري بشقيه الرجالي والنسائي) تأكيد على جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

في المقابل يرى سبعة وخمسون من المشاركين في الإجابة عن الاستبانة أن المملكة غير جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يرى ثمانية أشخاص أن المملكة جاهزة لذلك الانتقال ولكن بشروط، وحيث إن الدراسة تبحث مدى الجاهزية الحالية غير المشروطة، فإنه بالإمكان تصنيف هؤلاء الثمانية ضمن القائلين بعدم جاهزية المملكة لذلك الانتقال، وبذلك يكون عدد من يرون عدم جاهزية المملكة للانتقال لمصاف الدول المتقدمة خمسة وستين خبيراً ومثقفاً ومختصاً أي بنسبة ثلاثة وتسعين في المئة. يقول في ذلك الدكتور أحمد بن محمد العيسى، الأستاذ الجامعي ومدير جامعة اليمامة: (هناك مسافة زمنية كبيرة للتطور الحضاري، والممارسة العلمية، والإنتاج التقني بين المملكة وبقية الدول العربية وبين الدول المتقدمة).



هذه الفجوة لا بد أن نحترمها ونتعامل معها بواقعية، فلا يمكن القفز على سنن التاريخ والتطور الحضاري) وأبعد من ذلك يذهب الأستاذ إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي، الكاتب وعضو مجلس الشورى، حيث يقول: (نحن العرب عموماً، بل نحن المسلمين كافة، باستثناء ماليزيا وتركيا في عهدها الجديد، لم نبدأ مرحلة التمهيد للتنمية الحقيقية، بل نحن لا نؤمن بنقطة البداية الصحيحة فنهضة الفكر شرط أساسي لمسيرة التنمية، ونحن نخنق الفكر ورتاب به وندينه ونُخَوِّفُ منه، فمحال أن نتقدم ونحن نفتقر إلى أبسط شروط التقدم، بل نحن في حالة استفار وتأهب ضد التنمية الحقيقية، فكيف نتخيل، ونحن بهذا الواقع المأسوي، أن نصبح في مصاف الدول المتقدمة).

## الرؤية.. والتحول

ما تم استعراضه في الأسطر السابقة، كان رأياً عاماً حول جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ومع أهمية هذا الرأي، إلا أن النظر في مدى توافر كل عنصر من عناصر التحول التي تمت مناقشتها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وحضورها في الساحة السعودية يعد أمراً مهماً؛ كي تتمكن من تحديد المسافة الفاصلة بين الوضع القائم والجاهزية المنشودة للتحول.

هنا نبدأ بالعنصر العام، والمهم في الوقت نفسه، الذي كان هو محطة الانطلاق والمرتكز الأساسي لأي دولة تشد التحول، ألا وهو ذلك العنصر المتعلق بمدى توافر رؤية لدى الدولة كي تنتقل من مربع إلى آخر في خريطة التنمية، أو هو مجال اهتمامنا هنا، إذ تنتقل من كونها مصنفة ضمن دول العالم الثالث أو النامي أو المتأخر إلى دول العالم المتقدم.

يرى اثنان وأربعون ممن أجابوا عن استبانة الدراسة البالغ عددهم سبعين خبيراً ومختصاً ومثقفاً أي بنسبة قدرها ستون في المئة أن المملكة يتوافر لديها رؤية للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. ولكن ما تجب الإشارة إليه هنا أن خمسة وثلاثين من هؤلاء لا يرون توافر هذه الرؤية بصفة مطلقة، ولكنهم يعتقدون بتوافرها لدرجة محدودة، في مقابل سبعة أشخاص يوافقون تماماً على توافر مثل هذه الرؤية للمملكة، وهذا قد يكون ما دعا الدكتور خالد بن عبد الرحمن السيف، عضو مجلس الشورى، وهو ممن يرون جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة إلى القول: (لدى المملكة كافة الإمكانيات البشرية والمادية والوسائل الكفيلة بانطلاقها إلى مصاف الدول المتقدمة، ما يعوق ذلك هو عدم توحيد الجهود وفق رؤية وأهداف



وأولويات والتزام من جميع المعنيين بالوصول إلى الأهداف وتحقيقها وفق خطة زمنية ومنهجية واضحة).

في مقابل هؤلاء الاثني والأربعين، فإن ثمانية وعشرين، أي بنسبة قدرها أربعون في المئة لا يرون توافر رؤية للمملكة لنقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد برز ذلك في إجابات الكثير منهم، حيث يأتي غياب الرؤية، من وجهة نظرهم عنصراً مهماً يؤكد عدم جاهزية المملكة لعملية التحول تلك، ويبيّن ذلك بوضوح الدكتور إحسان بن علي بوحليقة، استشاري وكاتب وعضو مجلس شورى سابق، حيث يقول، وهو يتحدث عن جاهزية المملكة للتحول لدول العالم المتقدم: (لا يبدو أن هذا هدف إستراتيجي تسعى الحكومة لتحقيقه عبر وضع خطة وتوفير الموارد والمتابعة للإنجاز، إذ نجد أن مهمة «التخطيط» في الحكومة وظيفتها هامشية وليست وظيفتها مبادرة. من جهة أخرى نجد أن الأولويات تحدد تبعاً للضغوط الآتية أكثر من تحديدها تبعاً للخطة، وما يؤكد ذلك أنه لم ينشر حتى الآن أي تقرير رسمي تحليلي يبين التباين بين الخطط الخمسية وما أنجز منها وأوجه وأسباب عدم الاكتمال).

يأتي في هذا السياق أيضاً ما يراه رجل الأعمال المهندس عبد الله بن إبراهيم الرخيص الذي بعد أن يؤكد ما يتوافر للمملكة من إمكانات، يضع عدة أسباب لعدم جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف دول العالم المتقدم، حيث يقول: (المملكة مؤهلة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة بما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية وإستراتيجية، ولكنها قطعاً ليست جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة لأسباب هيكلية تعود وبصفة مباشرة إلى افتقار الرؤية والخطط العملية التي تمكنها من الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، والسبب الثاني هو الافتقار للإدارة التنموية للقطاعات الاقتصادية التنافسية والفجوة الشاسعة بين الأهداف التنموية المعلنة والممارسات النمطية لإدارة التنمية وتناقض السياسات الحكومية لإدارة الاقتصاد الوطني وعدم استقرارها لا سيما فيما يتعلق بتأهيل المجتمع وإثرائه).

وفي الوقت الذي يرى فيه اثنان وأربعون ممن تم استقصاء آرائهم حول هذا الموضوع وجود رؤية لدى المملكة للتحويل لدول العالم المتقدم، كما ذكر سابقاً، فإن سبعة وأربعين، بما نسبته تسعة وستون في المئة يرون عدم وضوح هذه الرؤية، إن وجدت، لدى قيادات الأجهزة الحكومية،



بينما يرى واحد وعشرون أن هذه الرؤية واضحة لدى تلك القيادات، بالرغم من أن تسعة عشر من هؤلاء الواحد والعشرين يرون ذلك بصفة محدودة، أو كما جاء في السؤال يوافقون على وضوح تلك الرؤية لدى قيادات الأجهزة الحكومية، ولكن تلك الموافقة محدودة وليست مطلقة كما يرى اثنان فقط.

وهذا قد يفسر موافقة ستين في المئة من هؤلاء الخبراء والمختصين على وجود رؤية لدى المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يشير أكثر من ذلك إلى عدم وضوح تلك الرؤية لدى قيادات الأجهزة الحكومية، حيث تأتي الإشارة دائماً إلى رغبة القيادة السياسية وحماس الملك إلى ذلك التحول، وهذا ما اختزله القاضي بوزارة العدل وال كاتب الدكتور ناصر بن زيد بن داود، حيث يرى أن ( القيادة ترغب في الانتقال إلى العالم الأول دون جدال، ولكن بعض القيادات الفاعلة في المجتمع ليست متصورة كما ينبغي تلك الرغبة، ولا تملك أدواتها اللازمة، وهي في الحقيقة تنفيذية، أكثر منها تخطيطية، ومن ثم فإن قيل لها: تقدمي تقدمت بقدر ما لديها من دعم وإرشاد، وإلا فوقفها وتحيرها أمر ظاهر وملحوظ، ولا بد من إعداد القيادات الأولى ثم الثانوية في الوزارات وسائر القطاعات الخاصة والعامة والبعد عن

المحسوبيات في إسناد المراتب القيادية لمن يعجز عن مسaire المركب الحضاري المراد للدولة وقيادتها السياسية، فمثل العواطف والأمانى والحنين إلى الماضي لا محل له في مرحلة البناء والتأسيس).

وفي محاولة لطرح السؤال بطريقة أخرى، أو النظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة، كان لا بد من السؤال عن قدرة جهود الدولة وبرامجها، بعيداً عن وجود الرؤية من عدمه، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد كانت الإجابة في مجملها تميل إلى السلب أكثر منها إلى الإيجاب، حيث يرى ستة وستون في المئة، ممن تم سؤالهم أن هذه الجهود والبرامج غير قادرة على نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا قد يعزى، كما يبرز في بعض الإجابات إلى ضعف التنسيق والتكامل بين هذه الجهود والبرامج أو عدم شموليتها واكتمالها بالطريقة الملائمة.

تقول الأستاذة الجامعية الدكتورة نورة بنت عبدالعزيز المبارك: (الانتقال لمصاف الدول المتقدمة يحتاج إلى رؤية واضحة وأهداف محددة وهيكلية منظمة ومهام دقيقة وقيادة فاعلة متمكنة شفافة وأهداف إدارية مرنة ومتابعة مستمرة وتقييم دوري وتدريب مستمر على كل جديد وحوافز مجدية تدفع للإبداع والتطوير وتخلق وتفعل الطاقات البشرية



التي تسبب نظام التعليم وقلة التدريب وضعف اللغة ونقص التشجيع والمحسوبيات من استغلالها لتسهم بفعالية في نقل المملكة لمصاف الدول المتقدمة).

وشبيه بهذا تعليق الكاتب والأستاذ الجامعي الدكتور علي بن حمد الخشيبان: (إمكانات اقتصادية واجتماعية قائمة ينقصها التحول إلى مشروعات وخطط وإستراتيجيات فاعلة وواضحة لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهو أمر ممكن عطفاً على إمكانات المملكة المادية والبشرية).

وبعيداً عن وجود الرؤية أو البرامج التي تنتقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، فإن الإشكالية الكبرى تكمن في متابعة تنفيذ الرؤية، إن وجدت، أو البرامج والجهود التي تتبناها الدولة، حيث يرى خمسة وخمسون، ما نسبته اثنان وثمانون في المئة، ضعف متابعة تنفيذ تلك الرؤية، بل إن خمسة وأربعين شخصاً، ما نسبته سبعة وستون في المئة لا يوافقون وبدرجة مرتفعة على أن هناك متابعة مستمرة لتنفيذ تلك الرؤية. النسبة نفسها متقاربة عند السؤال عن متابعة برامج الدولة، حيث إن هناك ثلاثة عشر شخصاً فقط، أي ما نسبته تسعة عشر في المئة يوافقون، وإلى حد ما، على أن هناك متابعة للتأكد من تنفيذ برامج الدولة وأنشطتها

المختلفة، حيث يشير الأستاذ عبد الله بن عبدالعزيز الزيد، عضو مجلس منطقة الرياض إلى أن (بيروقراطية الجهاز الإداري لا تتوافق وتتناغم مع ما تقدمه الحكومة في الوقت الراهن من دعم مادي ومعنوي للأجهزة الرسمية، فهي كما يقول المثل: «تفخ في قربة مخروقة» في السابق كان العذر شح الإمكانيات والدعم المادي، ولما تحققت عجزوا عن الاستفادة منها، ولا أحد يسأل أو يحاسب عن التقصير).

### المؤسساتية.. والتحول

كما جاء في الجزء الأول، من هذا الكتاب من أن وجود أجهزة ومؤسسات ببناء هيكل معين وبنظام إداري واضح وتدار بأساليب محددة شرط أساسي، تتحدد بموجبه قدرة الدولة للانتقال إلى مصاف العالم الأول. فقد احتوت الاستبانة على خمسة أسئلة سعت للوقوف على وضع الأجهزة والمؤسسات الحكومية، من هيكله وإجراءات وأداء، من أجل التعرف على جاهزية تلك المؤسسات وقدرتها على دعم أو إيجاد الأرضية المناسبة للتحول.

لم تأت الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمؤسسات الدولة وأجهزتها من حيث قدرتها على دعم تحول المملكة إلى



مصاف الدول المتقدمة إيجابية في مجملها. كان من الواضح أن هناك تحفظاً قوياً على وضع هذه الأجهزة، باستثناء ما يتعلق بأعدادها، حيث يوافق ثمانية وثلاثون شخصاً، ما نسبته خمسة وخمسون في المئة، على قدرة أجهزتنا، من حيث تواجدها وعددها، على نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يتحفظ واحد وثلاثون شخصاً بما نسبته خمسة وأربعون في المئة على ذلك الأمر من بينهم عشرون (تسع وعشرون في المئة) يتحفظون على ذلك بدرجة عالية.

أما حينما يأتي السؤال حول نوعية هذه الأجهزة، فإن الأمر يكون أكثر صعوبة، حيث يعترض سبع وخمسون من هؤلاء الخبراء والمختصين والمثقفين على قدرة أجهزتنا، من حيث النوع، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، من بينهم أربع وأربعون (أربعة وستون في المئة) يعترضون بدرجة عالية.

في المقابل هناك اثنا عشر شخصاً فقط يقبلون القول بأن أجهزتنا من حيث نوعيتها قادرة على تحويل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، ولكن موافقة أحد عشر من بينهم هي موافقة محدودة، وهذا ما أشار إليه الأستاذ أحمد بن عبد الرحمن الزامل، مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية، حيث يضع الوضع الذي عليه أجهزتنا الحكومية

عائقاً أمام جاهزيتنا للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة (الإدارات الحكومية، تخلف في الالتزام بالادوام الرسمي، عدم محاسبة الموظف المقصر والمتلاعب والمرثي إلا بعد افتضاح أمره، إدارات لا يتوافر فيها أبسط قواعد التقنية، ما زالت الكتابة باليد، بينما العلم يستخدم الكمبيوتر).

ويزداد الأمر سوءاً عندما يأتي السؤال عن أداء أجهزتنا الحكومية وقدرتها، من خلال ذلك الأداء، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث لا يوافق أربعة وستون شخصاً، بما نسبته ثلاثة وتسعون في المئة على قدرة هذه الأجهزة في ذلك، بينما يوافق خمسة فقط، وهي موافقة محدودة أيضاً، على قدرة أجهزتنا الحكومية من خلال أدائها على القيام بذلك الدور.

الأمر نفسه يتكرر، من حيث العدد والنسبة، حينما يأتي السؤال حول توافر المرونة لأجهزتنا الحكومية، من حيث الهيكلة والتكيف، للتعامل مع ما يستجد من أحداث، وهو كما سبق في الجزء الأول من هذا الكتاب شرط أساسي تقاس من خلاله قدرة هذه الدولة أو تلك على التحول لنادي الدول المتقدمة. يرى أربعة وستون من هؤلاء المثقفين والمختصين والخبراء، بنسبة قدرها ثلاثة وتسعون في المئة أن هياكل



أجهزتنا الحكومية تفتقر إلى المرونة التي تمكنها من التكيف مع ما يستجد من أحداث ومتغيرات، بينما يرى خمسة فقط، وبموافقة محدودة أيضاً أن المرونة تتوافر لأجهزتنا للقيام بذلك الدور.

والأمر يتكرر مرة ثانية عند السؤال عن المرونة المتوافرة للإجراءات داخل أجهزتنا الحكومية للتعامل مع ما يستجد من أحداث حيث يعترض أربعة وستون شخصاً، ثلاثة وتسعون في المئة، على توافر المرونة لهذه الإجراءات، وهذا أمر تختزله الدكتورة نورة بنت عبد الله أبا الخيل، الأستاذة الجامعية في تخصص الإدارة في جامعة الملك سعود، حيث تعزو عدم جاهزيتنا للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة إلى أن (القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية تعاني من الروتين والبيروقراطية الشديدة في تصريف الأمور والاتجاه للتغيير الإيجابي، كما أن الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية تتصف بالجمود ولا تتواكب مع التطور، إضافة إلى أن الإجراءات في الأجهزة الحكومية معقدة وطويلة).

وهذا أمر تكرر كثيراً، حيث يرى الدكتور إبراهيم ابن حمد القعيد، رجل أعمال وعضو المجلس البلدي لمدينة الرياض أن أسباب عدم جاهزيتنا للتحول إلى مصاف العالم المتقدم تكمن في (ترهل القطاع الحكومي وعدم توافر أنظمة

وإجراءات، وسيطرة النظم المركزية على مستوى الوزارات والإدارات، وعدم وجود الهيكل والنظم المتطورة للإدارة المحلية، إضافة إلى تضخم الجهاز التنفيذي الحكومي).

### صناعة الإنسان... والتحول

بالنظر إلى تجارب الدول الأخرى التي قطعت أشواطاً متقدمة في مسار التقدم، يلحظ أن بناء الإنسان، تعليماً وتدريباً وتأهيلاً، يأتي كأحد العناصر المهمة والشروط الضرورية لاتخاذ مسار التحول. وكما جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب فإن تجارب الدول أوضحت أن هناك جهوداً كثيرة وكبيرة اتخذت في هذا الجانب تمثلت في الكثير من البرامج والمشروعات التعليمية والتدريبية وغيرها، بل إن التعليم والتدريب والاهتمام بهما وتطويرهما ومراجعتهما كانا هما الفيصل بين مسارات التنمية، والخطوة الأساسية التي لا بد من الانتباه إليها متى أرادت الدولة أن تنتقل من مرحلة تنمية إلى مرحلة تنمية أخرى.

عند الحديث عن بناء الإنسان السعودي أو صناعته فإن موقف الخبراء والمختصين والمتقنين الذين شاركوا في الإجابة عن هذه الاستبانة لا يختلف كثيراً عن موقفهم



من العنصرين السابقين، الرؤية والمؤسسية أو الأجهزة الحكومية، وإن كان هناك اتجاه ايجابي قليل مقارنة بالنظرة إلى العنصرين السابقين.

يؤيد سبعة وأربعون شخصاً، أي ما نسبته سبعة وستون في المئة، أن المواطن السعودي بما حصل عليه من تعليم قادر على الإسهام في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وذلك على العكس من ثلاثة وعشرين مشاركاً، بما نسبته ثلاثة وثلاثون في المئة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن ستة وثلاثين من بين أولئك السبعة والأربعين يوافقون بدرجة متحفظة أو محدودة. الأمر نفسه عندما يأتي السؤال عن التدريب، وإن كان هناك تحفظ أكثر في قدرة التدريب الذي حصل عليه المواطن السعودي من تهيئة المواطن وإعداده لنقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث لا يوافق ستة وثلاثون خبيراً ومتخصصاً ومنتقفاً على قدرة المواطن السعودي، بما حصل عليه من تدريب على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يوافق سبعة وعشرون من الأربعة والثلاثين الباقين على ذلك، ولكنها موافقة محدودة أو متحفظة.

وقد انعكست الإجابة حين محاولة التقويم العام لما حصل عليه المواطن السعودي من تأهيل ومدى قدرة ذلك

التأهيل على جعل المواطن السعودي قادراً على الإسهام في تحويل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث يرى تسعة وثلاثون، منهم واحد وثلاثون بدرجة محدودة أن تأهيل المواطن السعودي يسير إجمالاً في ذلك الاتجاه بخلاف واحد وثلاثين مشاركاً يرون خلاف ذلك، وهذا الاختلاف يبرز في بعض التعليقات التي أوردها المشاركون، حيث يرى الكاتب الدكتور هاشم عبده هاشم أن (المملكة مهيأة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث توافر العقول والثروة، ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية وإدارة فاعلة لتوجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق هذا الهدف) في المقابل يرى الدكتور حسن بن عيسى الملا، محام ورجل أعمال أن المملكة غير جاهزة للانتقال لمصاف الدول المتقدمة لمجموعة من الأسباب يأتي من بينها (افتقار المملكة للموارد البشرية المتعلمة والمدرّبة في العلوم العلمية كالهندسة والكيمياء والفيزياء والإدارة).

### الشفافية والمساءلة.. والتحول

يبدو أن العنصر الرابع من عناصر التحول، المتمثل في الشفافية والمساءلة، أكثر غياباً مقارنة بالعناصر الثلاثة التي تمت مناقشتها. وتتفق نسبة عالية من الخبراء والمختصين والمتقنين الذين أسهموا في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، على



غياب أو ضعف وجود عنصري الشفافية والمساءلة في المملكة، وإن كان هناك ميول أكثر إلى غياب هذين العنصرين في القطاع العام أكثر منهما في القطاع الخاص.

يوافق عشرة فقط، وهي موافقة محدودة وبنسبة تصل إلى أربعة عشر في المئة على أن القطاع العام يمارس قدراً كافياً من الشفافية لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يعترض ستون شخصاً، وبنسبة ستة وثمانين في المئة، منهم اثنا عشر يعترضون اعتراضاً محدوداً فقط على توافر الشفافية لدى القطاع العام. ولتأكيد ذلك فقد تكرر تأكيد أن غياب عنصر الشفافية هو أحد العوائق أمام تحول المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، ومن ذلك ما يؤكدده الشيخ القاضي يوسف بن عبدالعزيز الفراج من أن (عدم كفاية الشفافية والمرونة والمساءلة وغيرها من عناصر مهمة في التنمية) يقف عائقاً أمام تحول المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا أمر يؤكدده الكاتب الأستاذ تركي بن فيصل الرشيد الذي اختزل عدم جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة في (نقص الشفافية) والأستاذة الجامعية في: جامعة الملك سعود الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف: (لا توجد شفافية في التعامل مع المواطن)، وكذلك

الأستاذ في معهد الإدارة العامة الدكتور سعيد بن عبدالله  
القرني: (ضعف الشفافية والمساءلة في كثير من الممارسات  
الإدارية).

الأمر نفسه بالنسبة لعنصر المساءلة في القطاع العام،  
حيث جاءت نسبة تأكيد ضعف أو غياب هذا العنصر  
مقاربة، بل ومتفوقة على غياب عنصر الشفافية، حيث يرى  
ثلاثة وستون من المشاركين في الإجابة عن الاستبانة، وبنسبة  
قدرها تسعون في المئة، أن الأجهزة الحكومية لا تخضع لقدر  
كاف من المساءلة لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة،  
منهم ستة وخمسون يوافقون على ذلك بنسبة عالية، خلاف  
سبعة أشخاص فقط يرون، وبدرجة محدودة أن الأجهزة  
الحكومية في المملكة يتوافر لديها قدر من المساءلة كاف لنقل  
المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما هو الحال في القطاع العام، يبرز غياب هذين  
العنصرين في القطاع الخاص، ولكن بدرجة أقل منها عند  
المقارنة بالقطاع العام، حيث يرى ثلاثة وعشرون وبنسبة  
قدرها ثلاثة وثلاثون في المئة أن القطاع الخاص يمارس قدراً  
من الشفافية كافياً لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة،  
والنسبة نفسها تتكرر تقريباً عند السؤال عن توافر عنصر



المساءلة، حيث يرى أربعة وعشرون من أولئك الخبراء والمثقفين والمختصين أن منشآت القطاع الخاص تخضع لقدر من المساءلة كافٍ لانتقالنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وفي كلتا الحالتين فإن موافقة أولئك تبقى موافقة محدودة، ما يعني أن هذين العنصرين أكثر العناصر غياباً سواء في حالة القطاع العام أو الخاص.

### القطاع الخاص... والتحول

العنصر الخامس من عناصر التحول، كما ورد في الجزء الأول من هذا الكتاب يتمثل في أهمية إيجاد قطاع خاص قادر على أن يؤدي الأدوار التنموية والاجتماعية المطلوبة منه، وأن يتكامل مع القطاع العام في تحقيق أهداف الدولة التنموية، ويسهم في تنفيذ خططها وتلبية طموحاتها. كان لا بد من قياس هذه الجزئية والوقوف على واقع القطاع الخاص السعودي من خلال الحصول على آراء المثقفين والمختصين والخبراء الذين أسهموا في الإجابة عن أسئلة هذه الاستبانة؛ لذلك خصصت أربعة أسئلة في الاستبانة لقياس مدى كفاءة القطاع الخاص وقدرته على نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة وكذلك معرفة مستوى ما يمارسه من أدوار تنموية واجتماعية، إضافة إلى علاقته بالقطاع العام وقدرة هذه العلاقة على الإسهام في نقل المملكة إلى درجات متقدمة في سلم التنمية العالمي.

يوافق ثلاثة وأربعون، أي بنسبة قدرها واحد وستون في المئة، من بينهم تسعة وثلاثون بدرجة محدودة على توافر قدر من الكفاءة للقطاع الخاص تمكنه من الإسهام في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة. وفي المقابل يعترض سبعة وعشرون، بنسبة تمثل تسعة وستين في المئة، من بينهم ستة فقط يعترضون بدرجة محدودة على قدرة قطاعنا الخاص، من حيث الكفاءة، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث يعلق على ذلك الأستاذ الجامعي وعضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبد العزيز بن شافي العتيبي بقوله: (المملكة لديها ثروة بشرية مؤهلة ولديها ثروة مادية وتتمتع باستقرار سياسي، وهذه العوامل يمكن أن تساعد في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، ولكن ما ينقص المملكة هو كفاءة الإدارة في القطاعين الحكومي والخاص).

بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويرى أن دور القطاع الخاص مازال محدوداً في هذا المجال، حيث يرى المحامي ورئيس لجنة المحامين في غرفة الرياض الأستاذ عبد الناصر بن عبد الرحمن السحيباني أن (دور القطاع الخاص في الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة محدود، ولا بد من إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص).



يزيد الأمر صعوبة، حينما يأتي السؤال عن أدوار القطاع الخاص التنموية والاجتماعية، حيث يبدو أن هناك تحفظاً من المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبانة على قيام القطاع الخاص بأدواره التنموية والاجتماعية، الأخيرة على وجه الخصوص، بدرجة تمكنه من الإسهام في نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

يعترض ثمانية وخمسون من هؤلاء الخبراء والمختصين والمثقفين، أي بنسبة قدرها ثلاثة وثمانون في المئة، على قيام قطاعنا الخاص بأدواره الاجتماعية بدرجة تمكنه من الإسهام في الدفع بنا إلى الأمام على خارطة التنمية الدولية، الأمر نفسه عندما يأتي السؤال عن أدواره التنموية، حيث يأتي الاعتراض، وإن كان بنسبة أقل منها في حالة الأدوار الاجتماعية، حيث لا يوافق اثنان وثلاثون، مقابل ثمانية وثلاثين، منهم ستة وثلاثون يوافقون بدرجة محدودة على قيام قطاعنا الخاص بأدواره التنموية بدرجة تمكنه من الإسهام في نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما دعا الكاتب والمحلل المالي الأستاذ نبيل المبارك إلى القول: إن (حقائق القطاع الخاص لا تساعد على التفاؤل بقدرته على تحقيق أهداف التنمية).



الأمر نفسه يتكرر حينما يأتي السؤال عن العلاقة بين القطاعين العام والخاص ومدى فعالية هذه العلاقة وقدرتها على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة. حيث يرى خمسة وخمسون من المشاركين في هذه الدراسة ونسبة قدرها تسعة وسبعون في المئة، أن هذه العلاقة ليست على درجة تمكنها من أداء الدور المطلوب، حيث ترى عميدة كلية البنات في جامعة الأمير سلطان الدكتورة فادية بنت سعود الصالح أن (التفاعل بين القطاعين العام والخاص يفترق إلى الشراكة الفاعلة لتحقيق التكامل المطلوب لتنفيذ خطط التنمية الشاملة).

وبصورة أكثر شمولاً يعلق أمين عام مجلس الغرف السعودية الدكتور فهد بن صالح السلطان على وضع القطاعين العام والخاص وعدم جاهزية المملكة إلى الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، بذكر مجموعة من الأسباب تتمثل في (ضعف تنوع الهيكل الاقتصادي، اعتماد معدلات النمو على القطاع الخارجي بالدرجة الأولى، ضعف الصناعة كثيفة المعرفة، تشوهات قطاع القوى العاملة، عدم وجود قطاع مالي «مصارف، تأمين، سوق أوراق مالية» بمواصفات دولية، عدم وجود صناعات ثقيلة تقود عملية النهضة الصناعية الشاملة).

### ثقافة المجتمع... والتحول

تبين في الجزء الأول من هذا الكتاب، وعند استعراض تجارب بعض الدول أن تلك الدول بذلت جهوداً واضحة



وملموسة لتغيير وتطوير وتعديل الكثير من سلوكيات مواطنيها، أو ما قد يعرف بثقافة مجتمعاتها، كي تستجيب لمتطلبات التحول. وقد احتاج الأمر جهداً كبيراً جاء من خلال التعليم والتدريب والتوجيه وسن الأنظمة والقوانين والحرص على تطبيقها ومعاينة مخالفيها، كل ذلك كان لزاماً كي تتماشى سلوكيات أفراد تلك المجتمعات مع متطلبات التنمية.

ولأن وجود ثقافة مجتمعية قادرة على استيعاب شروط التحول، وتمكنة من التعامل معه شرط أساسي للدول الراغبة في ذلك التحول، كان لزاماً قياس مدى توافر هذا الأمر بين أفراد المجتمع السعودي، وذلك من خلال السؤال عن تناغم سلوكيات وممارسات المواطن السعودي اليومية وارتقائها أو احتوائها على الصفات المطلوبة والضرورية لذلك التحول.

للأسف الشديد جاءت الإجابة مخيبة جداً، حيث لا يوافق ثلاثة وستون ممن شملتهم الاستبانة، وبنسبة قدرها تسعون في المئة على ملاءمة سلوك المواطن السعودي وممارساته اليومية لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، والأمر نفسه يتكرر عند السؤال عن مدى مناسبة وعي المواطن

السعودي في التعامل مع معطيات العصر وقدرة ذلك الوعي على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث يتحفظ ثلاثة وخمسون، وبنسبة قدرها ستة وسبعون في المئة، على ذلك، بينما يوافق وبدرجة محدودة ستة عشر شخصاً، وبنسبة قدرها ثلاثة وعشرون في المئة على مناسبة وعي المواطن السعودي في تعامله مع معطيات العصر لنقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة. يختصر ذلك الكاتب الدكتور عبدالعزيز بن جار الله الجار الله بقوله: (المملكة غير جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة لأسباب تاريخية وحضارية وتعليمية، ليس لدينا سجل تاريخي مهني يسمح لنا بالانتقال من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، ونحتاج إلى توطين التحضر، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى منهج اجتماعي وسياسي واقتصادي) الأمر نفسه يؤكد الدكتور أحمد بن محمد العيسى مدير جامعة اليمامة بقوله: (هناك فجوة حضارية كبيرة بين قدرات الإنسان السعودي، سواء أكان رجلاً أم امرأة، وسلوكه وإنتاجيته وبين قدرات وسلوك وإنتاجية الفرد في الدول المتقدمة).

وكذلك المهندس عمر أحمد باحليوة الأمين العام للجنة التجارة الدولية بمجلس الغرف السعودي بقوله: (ثقافة



المواطن في الحكومة أو القطاع الخاص - ثقافة وليس  
تعليماً - ليست بالقدر الكافي لنقل المملكة إلى مصاف الدول  
المتقدمة. فهناك عقبات اجتماعية وسياسية واقتصادية تحول  
دون ذلك. كما أن تأهيل الشباب السعودي في العشر سنوات  
القادمة سيساعد كثيراً. فالانضباط بشكل عام والالتزام  
بالأنظمة والقوانين مهم لأداء المهمة. وتسهيل العقبات وإزالة  
البيروقراطية والمجاملات أسباب لتسريع الانتقال).

